

October 27th, 2022

Press Release

The global economy faced multiple shocks and challenges, the likes of which have not been seen in years. Recently, global markets have been subject to the COVID-19 pandemic that put the world on lockdown, followed by the Russo-Ukraine conflict, which had dire economic ramifications. Consequently, Egypt weathered large capital outflows and rising commodity prices.

Against this backdrop, Egypt is intent on intensifying its reform agenda to secure macroeconomic stability and achieve strong, sustainable and inclusive growth. To this end, the Central Bank of Egypt (CBE) moved to a durably flexible exchange rate regime, leaving the forces of supply and demand to determine the value of the EGP against other foreign currencies, while prioritizing the primary goal of achieving price stability, and building up sustainable, adequate levels of Foreign Exchange Reserves. To that end, the CBE will begin the process of gradually repealing Letter No. 49 of February 13th, 2022 that mandated the use of Letters of Credit for import finance, and the CBE will ensure the completion of removal by December 2022. This will serve as a catalyst for the rejuvenation of economic activity in the medium term. Additionally, the CBE will work towards building the foundation for a derivatives market to further deepen the foreign exchange market and enhance its liquidity.

Furthermore, in order to uphold the CBE's mandate of ensuring price stability over the medium term, the Monetary Policy Committee (MPC) has decided in its special meeting to raise the overnight deposit rate, the overnight lending rate and the rate of the main operation by 200 basis points to 13.25 percent, 14.25 percent, and 13.75 percent, respectively. The discount rate was also raised by 200 basis points to 13.75 percent.

Elevated global and domestic prices are expected to keep headline inflation above the MPC's preannounced target of 7 percent (± 2 percentage points) on average in 2022 Q4. The objective of raising policy rates is to anchor inflation expectations and

contain demand side pressures, higher broad money growth and second round effects of supply shocks.

To further anchor inflation expectations, the MPC will continue to announce inflation targets along the predetermined disinflation path that began in 2017, which was on track until the emergence of the recent global shocks. Achieving low and stable inflation over the medium term supports real incomes and sustains the achieved competitive gains of the Egyptian economy.

The CBE will continue to closely monitor all economic developments and will not hesitate to act in order to ensure price stability.

بالإشارة الى استفسارات البنوك الخاصة بتعليمات البنك المركزي الصادرة بالخطاب رقم 49 بتاريخ 13/2/2022 والبريد الالكتروني الصادر للبنوك بتاريخ 21/2/2022 والنسخة المحدثة في 3/6/2022 ، نورد فيما يلى نسخة محدثة من الاستفسارات والردود بتاريخ 27 أكتوبر 2022 :

الردود	الاستفسارات	
<p>الشركات التابعة هي الشركات المصرية التابعة لشركات أجنبية بالخارج والتي تمثل نسبة مساهمه الشريك الاجنبي فيها اكثر من 50% سواء كانت مباشرة او غير مباشرة</p>	<p>ما المقصود بفروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لها هل ينطبق الاستثناء على الشركات المملوكة بطريقة غير مباشرة لشركات أجنبية الشركات التابعة لشركات الأجنبية هي شركة مساهمة مصرية تتضمن مساهمين غير مصريين (الاستفسار هو ما هي نسبة المساهم التي تعتبر بها الشركة تابعة لشركة أجنبية). قد تكون الشركة المستوردة كيانها القانوني شركة مساهمة مصرية ولكن مملوكة بشكل نهائي (ultimate beneficial owner) لكيان اجنبي هل يتم اعتبارها من الشركات الأجنبية؟ بررجة التوضيب.</p>	1
<p>يقتصر الاستثناء على تعاملات كل من فروع الشركات الأجنبية وكذا الشركات التابعة لشركات أجنبية في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموع عائتها فقط</p>	<p>فيما يتعلق باستثناء فروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لها، ما هو نطاق التطبيق في حال ان الشركة الام هي شركة اجنبية وشركة التابعة مساهمة مصرية وما هو تصنيف تلك الشركات الأجنبية. تم استثناء الشركات الأجنبية في المنشور - بررجة التأكيد على ان المقصود العمليات الاستيرادية من اي من الموردين المعتمدين لديهم وليس على الشحنات الواردة من الشركات التابعة / الشركة الام فقط بالنسبة للشركات المستثناة ، هل يوجد شرط بقسر الاستيراد من الشركة الام فقط ام من اي مورد خارجي اخر .</p>	2
<p>يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط</p>	<p>استثناء فروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة: ايضاح مدى تطبيق الاستثناء المشار اليه في حالة ان الشركات ذات الارتباط بشركات اجنبية نتيجة خصوصها لادارة المجموعة الام بالخارج management control على الرغم من كونها مملوكة من المجموعه بنسبه ملكيه غير حاكمه " أقل من 51%"</p>	3
<p>اذا كانت الملكية أكثر من 50% فيهي مستثناه من القرار</p>	<p>الشركات ذات الغرض الخاص والمتداولة خصيصا للاستيراد من المجموعه الام وبالتالي عن الشركات الاجنبية العاملة بالسوق المحلي علماً بأن تلك الشركات تكون خاضعه لسيطرة الفعليه من قبل الشركات الاجنبية.</p>	4
<p>يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط</p>	<p>هل الشركات التابعة تشمل وكلاء الشركات الأجنبية من الشركات المصرية؟ هل الوكلاء المعتمدين للشركات مثل " وكلاء السيارات " تعتبر من الشركات المستثناة .</p>	5
<p>في ضوء ان المستندات باسم الشركة الأجنبية وان الاستيراد في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموع عائتها فقط في هذه الحالة تتدرج العملية الاستيرادية في اطار الاستثناء المنوح لفروع الشركات الاجنبية والشركات التابعة لشركات اجنبية والسماح بتنفيذهما من خلال مستندات التحصيل</p>	<p>هل يتم استثناء الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستيراد عن طريق شركات تخلص جمركي او وسطاء ، حيث تكون المستندات باسم الشركة الاجنبية ولكن يقوم الوسيط باستخدام البطاقة الإستيرادية لاستخراج نموذج 4 .</p>	6
<p>الاستثناء خاص بالشركات التابعة وهي الشركات المصرية التابعة لشركات أجنبية بالخارج والتي تمثل نسبة مساهمه الشريك الاجنبي فيها اكثر من 50% سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وان الاستيراد في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموع عائتها فقط</p>	<p>في حالة وجود شركة تجاريه شقيقه او/ او الشركة الام والتي تقوم بالاستيراد من أكثر من دولة و تقوم بتحويل المستندات للشركات التابعة لها في عدة دول هل سيتم المطالبه بفتح اعتمادات للشركة الشقيقة في الخارج او للشركة الام .</p>	7
<p>- اي استيراد او شراء للسوق المحلي من المناطق الحرة سواء بالجمل او العمليات الاجنبية يكون من خلال اعتمادات مستندية. - اما تعاملات المناطق الحرة الخارجية فتتم وفقا للمعتاد قبل صدور القرار.</p>	<p>في حالة قيام شركات المناطق الحرة بالاستيراد الصالحة (استيراد من خارج مصر) هل تطبق هذه التعليمات في مثل هذه الحالة؟ فيما يخص العمليات الاستيرادية للشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة والتي تتم من خلال تحويلات مباشرة ولا تتطلب اصدار نموذج (4) ، فهل يتم تنفيذهها بشكل معناد ام ذلك يتطلب أيضا التنفيذ من خلال اعتمادات مستندية ماذا عن شركات المناطق الحرة التي لا تحتاج الى اعتماد نموذج 4 هل يتم اجراء دفعات مقدمه لها؟ ما هو موقف شركات المناطق الحرة بالنسبة للتعليمات فيما يخص تعاملاتها فيما بينها وبين الشركات في مصر من خلال عمليات الشراء / البيع من وإلى السوق المحلي بالعملة المحلية ؟</p>	8
<p>يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط.</p>	<p>ما هو موقف شركات المناطق الحرة بالنسبة للتعليمات فيما يخص تعاملاتها فيما بينها وبين الشركات في مصر من خلال عمليات الشراء / البيع من وإلى السوق المحلي بالعملات الاجنبية ؟</p>	9
<p>في حالة وجود شركة شقيقة لشركة منطقه حر و تقوم بالاستيراد منها هل يتم التعامل ايضا باعتماد مستندى</p>	<p>في حالة قيام شركات المناطق الحرة بالاستيراد الصالحة (استيراد من خارج مصر) هل تطبق هذه التعليمات في مثل هذه الحالة؟ فيما يخص العمليات الاستيرادية للشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة والتي تتم من خلال تحويلات مباشرة ولا تتطلب اصدار نموذج (4) ، فهل يتم تنفيذهها بشكل معناد ام ذلك يتطلب أيضا التنفيذ من خلال اعتمادات مستندية ماذا عن شركات المناطق الحرة التي لا تحتاج الى اعتماد نموذج 4 هل يتم اجراء دفعات مقدمه لها؟ ما هو موقف شركات المناطق الحرة بالنسبة للتعليمات فيما يخص تعاملاتها فيما بينها وبين الشركات في مصر من خلال عمليات الشراء / البيع من وإلى السوق المحلي بالعملة المحلية ؟</p>	10
<p>يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط</p>	<p>هل يجوز الاستمرار في قبول مستندات التحصيل من الشركات ذات الطبيعة الخاصة او التي لا تقوم بإصدار نموذج 4 (على سبيل المثال: شركات البترول / المناطق الاقتصادية الخاصة)؟</p>	11
<p>موافقة البنك المركزي بتفاصل كل حالة على حدى</p>	<p>يوجد بضائع مكتسبة بالموانى (وخاصه الصين) ويتم الشحن تباعا نظر لعدم وجود حاويات والمستندات سوف ترد بعد ميعاد التعليمات يتم اصدار نموذج 4 عليها</p>	12

<p>يتم تنفيذ العمليات الاستيرادية من خلال الاعتمادات المستندية وتحويل الدفعات المقدمة وفقاً وسابقة أعمال ونمط تعامل العميل قبل صدور القرار .</p>	<p>ملاء تحويل دفعات مقدمة مع التعهد بفتح اعتمادات لاحقاً – هل يعتبر متماشي مع التعليمات الصادرة ام لا عات مقدمة - على اعتمادات مستندية سيتم فتحها - لاحقاً .</p>
<p>موافقة البنك المركزي بتقاصيل كل حالة على حدى</p>	<p>Standby L ات الشحن في حالة من العميل تسهيل Standby LCs والتعامل بها؟</p>
<p>مستثنأه ويتم قبول مستندات الشحن</p>	<p>، مع ملاحظة ان العميل يستخدم هذه الأداة لتجنب فتح العديد من الاعتمادات ومن ثم استخدام مستندات التحصيل بعد ذلك؟ على الشركات التي تستورد بنظام السماح المؤقت .</p>
<p>مستثنأه في حالة السماح المؤقت ويتم قبول مستندات الشحن</p>	<p>السماح المؤقت لعملاء التصدير وخاصة مصدرى الملابس الجاهزة لاستيرادهم العديد من المكونات الصغيرة تمهدى نهائي .</p>
<p>لا يتم معاملة مستندات التحصيل الـ(avalized) معامله الاعتمادات المستندية ويتم التعامل فقط من خلال فتح الاعتمادات المستندية</p>	<p>طريقة تعامل شركات إعادة التصدير والسماح المؤقت، حيث لا تستلزم العملية الإستيرادية الإفراج الجمركي أو إصدار بنظام السماح المؤقت حيث ان العميل يقوم بالاستيراد من خلال مستندات التحصيل وذلك لقيام العميل بعمليات تصنيعية في الصناعة المستوردة وذلك لإعادة تصديرها مرة اخرى حيث لا يوجد افراج نهائى في مثل هذه الحالة ، هل سيتم قبول التحصيل ؟</p>
<p>يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط</p>	<p>و عمليات الاستيراد للخامات المطلوبة ، هل يجوز اعفاء المصدر من شرط الاعتماد المستندى استيراد؟ حيث فى كثير التعاقد على تلك الخامات من خلال عملاء المصدر كما ان تكالفة الاعتمادات الاستيرادية و التداول سيتم تحويلها على طلب محلى و لم يتم طلبه من مورد الخامات مما يؤثر على هامش الربح الضئيل بالفعل من عمليات التصدير والمصدر نظراً للمنافسة في السوق العالمي كما ان عقود التصدير غالباً لمدة طويلة نسبياً و أسعار ثابتة.</p>
<p>موافقة البنك المركزي بتقاصيل كل حالة على حدى</p>	<p>مستندات التحصيل المعززة من البنك (avalized) على أنها مماثلة للاعتمادات المستندية ام مستندات تحصيل وخاصة و لبنيمة الالتزام بصفة عامه</p>
<p>مستثنأه في حدة السماح المؤقت</p>	<p>الشحن المصدرة بنظام (Avalized) كميالية مقبولة تصدر من بنك المصدر ترسل لبنك المستورد وقبولها يعني قبول مستندات القادمة من الخارج</p>
<p>جهازات السيادية والشركات التابعة لها ، خاصة في حالة الفرع المقدم والتي تشمل على سبيل</p>	<p>قرار الصادر في 13 فبراير 2022 الجهات الحكومية</p>
<p>جهازات السيادية والجهات السيادية والشركات و الجهات التابعة لها ، خاصة في حالة الفرع المقدم والتي تشمل على سبيل القومية مثل تكافل وكرايم ، مشروعات الطاقة الجديدة والمتعددة والمدن الجديدة</p>	
<p>مستثنأه في حدود قرار وزير التجارة والصناعة رقم 126 لسنة 2022 بان يتم الإفراج عن الاستيراد لاستخدام الخاص حتى 25 ألف دولار أمريكي مرة واحدة كل ستة أشهر بينما الذي يزيد عن 25 ألف دولار أمريكي يتم الإفراج عنه باستخدام نموذج 4 مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الصادرة برقم 49 في 13 فبراير 2022.</p>	<p>جهات السيادية والشركات التابعة التي لا تقوم باستخراج نموذج 4 حيث يتم الإفراج الجمركي بدون الحاجة لنموذج 4. عميل بالاستيراد لصالح الجهات السيادية والتي يدورها لا تقوم باصدار نموذج 4 ، فهل سيتم تنفيذ طلب التحويل بدون مستند ؟</p>

	<p>يرات المقترحة لدعم الشركات للتحول لاستخدام الاعتمادات المستندية ضمن حدود وتسهيلات انتقانية مقررة من البنك، توضيحة بما إذا كان من الممكن الموافقة على تقديم تلك التسهيلات اعتماداً على دراسة سلوك العامل مع مورديهم خلال استكمال بعض الإرakan الخاصة بالمنع الانتقاني ومنها الاستعلام الميداني والحصول على جزء تفويض الاستعلام ، نموذج تجاري حيث يوضح له حق الاقتراب والرهن لانتقام ذلك أو تعارضه من ضوابط من الانتقام الوارد بدليل التعليمات الخاصة فيما يخص دراسة طلبات على تلك التسهيلات بغرض فتح اعتمادات مستندية بدون غطاء نقدي و/أو بخطاء نقدي جزئي.</p>
	<p>بول على المستندات المطلوبة قبل منح التمويل مثل اقرار البنك وإقرار الشركات المرتبطة في حالة فتح الاعتمادات بالكامل؟</p>
يتم استخدام برنامج ضمان المخاطر مع شركة ضمان مخاطر الائتمان طبقاً لخطاب السيد الأستاذ نائب المحافظ رقم 55 بتاريخ 20 فبراير 2022 في حالة عدم تمنع العميل بتسهيلات انتقانية على مستوى القطاع المصرفي	<p>براءات خاصة بتسهيل منح العملاء حدود بالاعتمادات المستندية تتوافق مع الطبيعة الخاصة بصغار التجار وبما يضمن ك في حال اخل التجار بالتزاماتهم حال ان يكون الاعتماد المستند غير منطقي من حيث تسهيل الإجراءات لصغار</p>
	<p>التحصيل "بدون التزام على البنك" فسيتم فتح اعتمادات مستندية بدلاً منها وفقاً للتعليمات ، والسؤال هنا هل ستكون هناك عن الاحوال العادية في ضوء زيادة عدد عملاء الائتمان الجدد بشكل كبير نتيجة استبدال مستندات التحصيل باعتمادات :</p> <p>يعمل استعلام كامل بزيارة البيان المجمع سلبياً مثل كون العميل متوقف عن السداد طرف احد بنوك التعامل او اعدام ... هل يوجد ما اذا كانت نتائج البيان المجمع سلبية مثل اكتفاء ببيان مجمع وايسكور وبروتستو وفالس "وبخاصة في الفترة الاولى عند حال منحة حد اعتمادات .</p> <p>عن الاطراف المرتبطة والتي تتطلب العديد من المستندات مثل "السجل التجاري - صحفة الشركات - عقد التأسيس - علاقات الرقم القومي لاعضاء مجلس الادارة والمساهمين فوق 10% والشركاء المتصاضبين".</p> <p>مستندى المغطى بالكامل في حساب الطعام القوى (وليس المضمون بودائع أو أي ضمانة ثقافية أخرى) سيتم الاقرار عنه. الاعتماد المغطى نقداً بالكامل بذات العملة كالاعتماد المغطى بالكامل (بالإضافة إلى مارج) ولكن بالجنيه المصري.</p>
	<p>ليمات :</p> <p>يد درجة الجدارة الانتقانية (ORR) واحتساب المخصصات المطلوبة، هل سيتم ذلك بناء على تعليمات محددة من جانب يتم تحديدها وفقاً لقرار البنك؟</p> <p>ات الشهرية المطلوبة من البنك المركزي المصري و شركه I-Score بخصوص العملاء الحاصلين على تسهيلات</p> <p>ون هناك معاملة استثنائية لغير العمالء أم سيتم الاقرار عنهم في ضوء الاجراءات المعتادة حيث أنه قد توجد صعوبة في ضرورة استيفاء مستندات معينة من العمالء (على سبيل المثال: اقرار الاطراف المرتبطة ، اقرار تعامل مع البنك / شخصية للمسامعين / ... الخ) وهو ما قد يتعارض مع مفهوم أن يتم فتح الاعتمادات دون مطالبة العميل بتقديم أي مستندات العملية التجارية</p>
قرار يخص كل بنك	<p>حاله تغطيته بالكامل سيتم منح فائده على مبلغ التامين؟</p>
	<p>مستندات تحصيل بتاريخ شحن لاحق للمنشور - هل يتم رفض المستندات و اعادتها للبنك المراسل مع الافادة إن كان هناك وضاع علمًا بأنه هناك بعض الشحنات المتعادلة عليها وفقاً لجدول شحن محددة سابقاً فضلاً عن اختلاف التوقيت بينما إضافة إلى أن بعض العمالء جاري اخطارهم بالقرار</p>
إذا تم الشحن قبل 22 فبراير 2022 يتم قبول المستندات وتنفيذ العملية الاسترادية من خلال مستندات تحصيل.	<p>بـ/ ترتيب شحنه بعد صدور القرار او بضاعة بالموانئ تم الاتفاق عليها</p> <p>جـ/ ود مستند تحصيل بتاريخ شحن بعد صدور القرار هل يتم ردتها للخارج مرة أخرى وذكر أنها طبقاً للتعليمات البنك</p> <p>تحصيل ترد للبنك وتاريخ الشحن الظاهر ببوليصة الشحن يتعدى تاريخ صدور القرار سيتم ارجاعها فوراً للبنك مرسل</p>

	<p>التعليمات الصادرة عن البنك المركزي في هذا شأن لم يتم تغييرها ، والقرار فقط خاص بتعديل طبيعة العمليات الاستيرادية، ويتعين على البنوك الالتزام بنك التعليمات</p>	<p>نلتزم البنك تجاه التعليمات الخاصة بوجوب تحصيل غطاء نقدي بنسبة 100% من العمليات الاستيرادية التي تتم ممتلكة فروع في دول أجنبية هل يتم قبول العمل بمستندات التحصيل/تحويلات مباشرة (الصادرة بالتعليمات الدورية للبنك سادس 512 بتاريخ 21 ديسمبر 2015 و تعديلاته رقم صادر 31 بتاريخ 22 فبراير 2016)، والتي نصت على السلع التالية منها استيراد السلع الغذائية الأساسية والأدوية والامصال ... الخ "</p>
	<p>يتم التعامل من خلال اعتمادات مستددة فقط</p>	<p>الأستيرادية التي تتم تحت نظام الحسابات المقتوحة (Open Accounts) بين الشركات المصرية وفروعها الخارجية هل يتم قبول العمل بمستندات التحصيل/تحويلات مباشرة (اسوة بالشركات الأجنبية التي تابعة داخل جمهورية مصر العربية) ام يتم العمل بالأعتمادات المستددة ؟</p> <p>الشركات المملوكة لكيانات قانونية مؤسسه بالخارج من قبل اشخاص مصريين .</p>
	<p>يتم تنفيذها من خلال تحويل مباشر</p>	<p>غير تجارية مثل مصاريف الشحن / التأمين ، البرمجيات (Software) على سبيل المثال وليس الحصر</p> <p>ال خاصة بشراء البرامج Software هل يتم تنفيذها كتحويلات بدون متابعة تقديم مستندات نظراً لأنه يتم استلامها عن كل متبع حاليًا أم يتم إيقاف تنفيذها (علمًا بأنه لا يمكن تنفيذها كاعتماد مستددي طبقاً لطبيعتها)؟</p>
	<p>الشحن الجوي ليس بالضرورة بريد سريع</p>	<p>الجوي ضمن تعريف البريد السريع</p> <p>حداث الواردة ببريد السريع وفقاً لما ورد بالبيان الصحفي لاتحاد بنوك مصر وهل يدرج الشحن الجوي تحت هذا البند؟</p>
	<p>اللقاحات والأمصال والقرنيات البشرية مستثناه من القرار</p>	<p>تصاريحة ذات مسوغية محدودة تم انشاءها بغرض استيراد لقاحات ببطاقة لصالح شركة أجنبية موسعة في مصر ان مستندات برس التحصيل بدلاً من الاعتماد المستددي وذلك حيث أن قانون الاستثمار لا يسمح للشركات المملوكة لأكثر من غير مصريين من استخراج بطاقة استيرادية.</p> <p>ترنيات البشرية من القرار؟</p>
	<p>المواشي الحية والدواجن الحية والأدوية البيطرية والكيماويات الخاصة بها، مستثناه من القرار.</p> <p>اما بشأن الكيماويات المتعلقة بالأنشطة الزراعية والبذر الزراعي و النقاوى فما يستخدم في العملية الزراعية يعد من مستلزمات الانتاج التي تم استثنائها من القرار وفقاً للمذكور بجاية السؤال رقم 50. اما في حالة الكاكاو الخام يعد من المواد الخام التي تم استثنائها من القرار وفقاً للمذكور بجاية السؤال رقم 50</p>	<p>المستثناه من القرار (وفقاً للبيان الصحفي الصادر من اتحاد بنوك مصر)</p> <p>حيه والدواجن الحيه مستثناه من القرار</p> <p>بيطريه مستثناه من القرار وكلك الكيماويات الخاصه بها المتعلقة بالأنشطة الزراعية مستثناه من القرار</p> <p>راغبه مستثناه من القرار</p> <p>ستثناه من القرار</p>
	<p>يتم التعامل من خلال اعتمادات مستددة فقط</p>	<p>بين العملاء في بوليصة شحن واحدة لاستيراد خامات او مواد غذائية ويقوم كلا منهم باعتماد الجزء الخاص به بسداد هـ هل سيتم فتح أكثر من اعتماد مستددي ببوليصة شحن واحدة .</p>
	<p>يتم التعامل من خلال اعتمادات مستددة فقط</p>	<p>السنوية مع الموردين بالخارج والتي تتم قبل صدور القرار والتي تتضمن حصص شهرية او ربع سنوية يتم تصديرها حتى عن طريق مستندات شحن بشهادات موردين سواء معززة او غير معززه لعملاء محللين هل سيتم قبول المستندات تنهيا العقد السنوى (مثل سايك و بروج) .</p>

مستثناه في حدود قرار وزيرة التجارة والصناعة رقم 126 لسنة 2022 بان يتم الإفراج عن الاستيراد للاستخدام الخاص حتى 25 ألف دولار أمريكي مرة واحدة كل ستة أشهر بينما الذي يزيد عن 25 ألف دولار أمريكي يتم الإفراج عنه باستخدام نموذج 4 مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الصادرة برقم 49 في 13 فبراير 2022.

د للاستخدام الخاص (نموذج 6) هل يتم استمرار الاستيراد عن طريق تحصيل مستندى أم يجب فتح اعتماد ؟

ليس هناك علاقة بين التمويل وأية السداد

في عمليات استيرادية لجهات حكومية مولدة من الخارج(IFC / EBRD / AFREXM) مقابل ضمانة مخاطر ؟ او في فنا كوكيل محلى (Local Agent)

اجمالي العمولات لا يتعدى ما هو كان مطبق لذات العميل بذات البنك
على مستندات تحصيل

يات التي تنص على أن تقوم البنوك بتخفيف عمولات الاعتمادات المستندية لتكون مثل عمولات مستندات التحصيل،
وضيق إذا كان المقصود بذلك هو عمولة الاصدار فقط حيث أن هناك مصاريف (وليس عمولات يحصلها البنك لنفسه)
لعتماد المستندى والتي تتضمن على سبيل المثال:

ر السوق

السرع

سيبية

خاصة بإصدار وثيقة التأمين من خلال شركات التأمين على البضائع
ت يتم سدادها لجهات أخرى في إطار إصدار الاعتماد المستندى وفي حالة عدم سداد العميل لهذه المصاريفات ليقوم البنك
بن البنك سينتحمل هذه المصاريفات نيابة عن العميل وهو ما سيكيد البنكتكلفة عالية جداً. بر جاء التكرم بتعزيز مفهومنا أن
ي تقتصر على عمولة الاصدار بخلاف مصاريف الاصدار التي تحصل عليها جهات أخرى

لا توجد

حدد السلع التي يتم استيرادها ام لا

لا توجد

هناك حدود للبريد السريع ؟

مستثناه ويتم قبول مستندات الشحن

عتمد بمصر لشركة أجنبية بطلب استعاضة بضائع في إطار الضمانة الخاصة بالسلعة المستوردة من تلك الشركة الأجنبية
رار عليه ؟

البضائع السابق شحنها قبل صدور هذا القرار فيتم السماح بالتعامل
معها من خلال مستندات التحصيل بناء على طلب العميل.

فروع الشركات الأجنبية وكذا الشركات التابعة لشركات أجنبية في
نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الأم ومجموعاتها فقط.

الشحنات الواردة بالبريد السريع.

الشحنات حتى مبلغ 500000 دولار أمريكي (خمسة ألف دولار
أمريكي) او ما يعادلها بالعملات الأخرى.

الأدوية والأمصال والكميات الخاصة بها والقوافل البشرية ،
والمستلزمات الطبية و مستلزمات انتاج خاصة بالمستلزمات الطبية ،
ومستلزمات معامل التحاليل الطبية.

ما هي كافة الاستثناءات من القرار بخلاف المشار إليه بعالية ؟

السلع الغذائية الآتية (الشاي – اللحوم – الدواجن – الأسماك – القمح –
الزيت – لين البودرة – لين الأطفال – القول – العدس – الزبدة – الذرة
– الأرز).

مستلزمات الإنتاج والمواد الخام